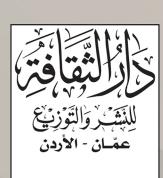
الموسوعة القانونية للاختصاص الجزائي لمحكمة أمن الدولة

الجزء الأول شرح قانون محكمة أمن الدولة

رقم 17 لسنة 1959 وتعديلاته دراسة تحليلية تطبيقية في الأحكام العامة

القاضي العسكري عامر حسين الهلسله ماجستير القانون الجنائي ماجستير القانون الجنائي رئيس الهيئة العسكرية لدى محكمة أمن الدولة خبير معتمد في جرائم غسل الأموال











مجانــاً ... حمّــل تطبيـ



وتفضلـوا بزيــارة موقعنـــا الإلكترونـــي w w w . d a r a l t h a q a f a . c o m



وتمتعوا بالخدمات التالية:

- التســوق والشــراء عبــر التطبيــق والموقع مباشرة
- الشحــن لكافـــة دول العالـــم Door To Door
- البحــث داخــل فهـارس الكتــب بشكــل مفصـل عبــر (البحـث بالفهرس)
- أدخــل بريــدك الإلكتروني في (القائمة البريديــة) ليصلك كل جديد عن الدار

تابعونـا عبــر 🌘 🌘 DarAlThaqafa.jo









الموسوعة القانونية للاختصاص الجزائي لمحكمة أمن الدولة

345,014

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2022/9/5016)

المؤلف: عامر حسين الهلسة

الكتــاب: الموسوعــة القانونيــة للاختصــاص الجزائـي لمحكمــة أمــن الدولــة شرح قانــون محكمــة أمــن الدولــة رقــم 17 لسنـة 1959 وتعديلاته

صونات: أمن الدولة - المحاكم الخاصة - المحاكم الجنائية - المحاكم الجنائية

لا يعبـر هـذا المصنف عـن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهـة حكوميـة أو الناشـر

ISBN: 978-9923-200-19-3

الطبعة الأولى 2023م - 1444هـ

جميع الحقوق محفوظة Copyright © All rights reserved

يُحظّر نشر أو ترجمة هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأية طريقة، سواء أكانت الكترونية أم ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بأية طريقة أخسرى، إلا بموافقة لذا ألنا السر الخطية، وخسلاف ذلك يُعرزُ نطائا للهة المسؤولية.

No part of this book may be published, translated, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or using any other form without acquiring the written approval from the publisher. Otherwise, the infractor shall be subject to the penalty of law.



أَسُسها خَالِد مَجَ مَوْد جَابِر حيف عام 1984عمَان - الأردن Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمسان 11118 الأردن

فرع الجامعية

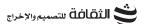
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261 الطابسق الأول - هاتسف: 934192 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمسان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Amman - Downtown - Near Hussayni Mosque - Petra Market - Hujairi Building - No. 3d Tel.: (+962) 6 4646361 - Fax: (+962) 6 4610291 - P.O.Box: 1532 Amman 11118 Jordan

University Branch

Amman - Queen Rania Al-Abdallah str. - Front Science College gate - Arabiyat Complex - No. 261 First Floor - Tel.: (+962) 6 5341929 - P.O.Box: 20412 Amman 11118 Jordan Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com



الموسوعة القانونية للاختصاص الجزائي لمحكمة أمن الدولة الجزء الأول شرح قانون محكمة أمن الدولة رقم 17 لسنة 1959 وتعديلاته دراسة تحليلية تطبيقية في الأحكام العامة

القاضي العسكري عامر حسين الهلسه ماجستير القانون الجنائي ماجستين العسكرية لدى محكمة أمن الدولة خبير معتمد في جرائم غسل الأموال



الإهداء

الإهداء فن من فنون التعبير ومساحة من مساحات الوجدان، فيه ينطق القلب جميل عباراته، وفيه تتلامس الحروف وتتناغم فتكون حرة في التعبير دون ضوابط، ويكون الإهداء من القلب الى القلب، باقة حب وشكر وتقدير ينسجه الحب وفقاً لرغباته وذائقته . .

إلى التي فاقت عليهن جميعاً حباً وعشقاً وصبراً

التي سارت معي الدرب ورداً وشوكاً

التي غرست وإياها غرس زيتونٍ أينع وأزهر ثمراً مباركاً طيباً

عطرالسنين وأجمله . .

زوجتي وحبيبتي . . . هلا

جهدي الأول أهديه لك باقة حب وثمر صبرك معي

أصدقائي . . أحبائي . . أبنائي باسل . . سيلينا . . بشار إليكميا غيث السماء اليكميا جيل المستقيمين غرسكم الذي أثمر ثمراً مباركاً شكراً لكم بججم السماء صبركم ومحبتكم أهدي لكم جهدي المتواضع أبي . . . سندي وخيمتي

أمي . . . ملاذي وملجاًي إخوتي . . . المهندسة نداء . . . الدكتور رامي لكم من نصيب القلب أعظمه كتم وما زلتم رفقائي كتم وما زلتم رفقائي مصدر فخري واعتزازي بكل تواضع ، إهداء وإلى قلوبكم الدافئة

الفهرس		
16		
تـقـديم		
قالوا عن هذا الكتاب		
المقدمة		
الفصل التمهيدي		
التطور التاريخي للمحاكم الخاصة بجرائم أمن الدولة في الأردن		
المبحث الأول: مرحلة المحاكم المؤقتة والمجالس العسكرية		
المبحث الثاني: مرحلة "المحاكم العرفية" الأولى		
المبحث الثالث: مرحلة تدشين قانون محكمة أمن الدولة		
المبحث الرابع: مرحلة "المحاكم العرفية" الثانية		
المبجث الخامس: مرحلة انتهاء الأحكام العرفية		
المبحث السادس: مرحلة التعديلات الدستورية		
الفصل الأول		
الاساس الدستوري والتشريعي لمحكمة أمن الدولة		
المبحث الأول: الاساس الدستوري لمحكمة أمن الدولة		
المبحث الثاني: الاساس التشريعي لمحكمة أمن الدولة		
الفصل الثاني		
 محكمة أمن الدولة		
المبحث الأول: تشكيل محكمة أمن الدولة		
المبحث الثاني: تشكيل النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة		
المطلب الأول: النائب العام لدى محكمة أمن الدولة		
المطلب الثاني: مدعي عام محكمة أمن الدولة		
الفرع الأول: تعيين مدعى عام محكمة أمن الدولة وصلاحياته 112		

الفهرس		
الفرع الثاني: الصلاحيات الاستثنائية الممنوحة لمدعي عام محكمة أمن		
الدولة بموجب قانون محكمة أمن الدولة		
الفرع الثالث: الصلاحيات الاستثنائية الممنوحة لمدعي عام محكمة أمن		
الدولة بموجب القوانين المرتبطة بقانون محكمة أمن الدولة		
لمبحث الثالث: اختلاف دور قاضي محكمة أمن الدولة في نظر الــدعوى عــن		
ور القاضي المدني في المحاكم النظامية		
الفصل الثالث		
المحاكم الخاصة في الأردن		
لمبحث الأول: المحاكم حسب الإختصاص النوعي		
المطلب الأول: محكمة الجنايات الكبرى		
المطلب الثاني: محكمة الجمارك		
المطلب الثالث: محكمة الامانة ومحاكم البلديات		
لمبحث الثاني: المحاكم حسب الإختصاص الشخصي		
المطلب الأول: قضاء الأمن العام		
المطلب الثاني: محكمة المخابرات العامة		
المطلب الثالث: المحاكم العسكرية		
المطلب الرابع: محكمة الأحداث		
الفصل الرابع		
الإختصاصات المنعقدة لمحكمة أمن الدولة وقواعد الإختصاص فيها		
لمبحث الأول: اختصاصات محكمة أمن الدولة		
المطلب الأول: جرائم الخيانة		
المطلب الثاني: جرائم التجسس		
المطلب الثالث: جرائم الإرهاب		

الفرع الأول: جرائم الإرهاب المنصوص عليها في الباب الأول في
الجرائم التي تقع على أمن الدولة بالمواد من 147 إلى 149 مـن قـانون
العقوبات رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته
الفرع الثاني: جرائم الإرهاب المنصوص عليها في قانون منع الإرهاب
رقم 55 لسنة 2006 وتعديلاته
الفرع الثالث: جرائم الإرهاب والمنصوص عليها في قانون مكافحة غسل
الأموال وتمويل الإرهاب رقم 20 لسنة 2021
المطلب الرابع: جرائم المخدرات الواقعة خلافا لاحكام قانون المخدرات
والمؤثرات العقلية رقم 11 لسنة 1988
المطلب الخامس: جراًئم تزييف العملة - جرائم تزوير البنكنـوت والجـرائم
المتصلة بالمسكوكات والمنصوص عليها في المواد من (239) إلى (252)
من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته
لمبحث الثاني: الخصائص المميزة للجرائم الواقعة على أمن الدولة
لمبحث الثالث: قواعد الإختصاص الجزائي لمحكمة أمن الدولة
لمبحث الرابع: اثر التلازم بين الجرائم في اختصاص محكمة أمن الدولة 181
ب. لمبحث الخامس: الإستثناءات الواردة على الإختصاص الشخصي لمحكمة أمن
لمبحث السادس: تنازع الإختصاص
. رق رو المطلب الثاني: الإجراءات القانونية المتبعة لتعيين المرجع عند تنازع
الإختصاص
المطلب الثالث: التطبيقات القضائية لمحكمة التمييز بصفتها الجزائية في
تنازع الإختصاص بالنسبة لمحكمة أمن الدولة
الفرع الأول: تنازع الإختصاص بين محكمتين (احداهما محكمة أمن
الدولة)
الفرع الثاني: تنازع الإختصاص بين مدعيين عاميين (احداهما مـدعي
عاد محكمة أمن الدولة)

الفصل الخامس	
الأحكام الخاصه للإشتراك الجرمي في الجرائم الداخلة بإختصاص محكمة أمن الدولة	
المبحث الأول: المساواة في العقوبة في صور الإشتراك الجرمي	
المبحث الثاني: المساواة في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها 220	
المبحث الثالث: الإعفاء من العقوبة	
المبحث الرابع: تجريم الامتناع عن التبليغ عن بعض جرائم أمن الدولة 231	
المطلب الأول: تجريم الامتناع عن التبليغ عن بعض جرائم أمن الدولة في	
قانون العقوبات	
المطلب الثاني: تجريم الامتناع عن التبليغ عن بعض جرائم أمن الدولة في	
قانون منع الإرهاب	
المبحث الخامس: توسيع نطاق صور الإشتراك الجرمي	

لفصل السادس

الأصول الإجرائية المتبعة امام محكمة أمن الدولة

لمبحث الأول. الأحكام الحاصة بالنظام الإجرائي أمام محكمة أمن الدولة 243
لمبحث الثاني: استخدام وسائل التقنيــة الحديثــة فــي اجــراءات المحاكمــة
التحقيق
المطلب الأول: مبررات استخدام هذه الوسائل في قطاع العدالة
المطلب الثاني: النشأة التاريخية لاستخدام وسائل التقنيـة الحديثـة علـى
المستويين الدولي والوطني
الفرع الأول: نشأة وسائل التقنية الحديثة في قطاع العدالة على المستوى
الدولي
الفرع الثاني: نشأة وسائل التقنيـة الحديثـة فـي قطـاع العدالـة علـى
المستوى الوطني
المطلب الثالث: الأحكام العامة لنظام استخدام التقنيـة الحديثـة مـن قبـل
محكمة أمن الدولة والمدعي العام

الفهرس
الفصل السابع
القطل السابع
ضمانات المحاكمة العادلة في محكمة أمن الدولة
مبحث الأول: ضمانات المحاكمة العادلة في تشكيل محكمة أمن الدولة 272
المطلب الأول: ضمانة "بأن تكون هذه المحكمة منشأة مسبقا بحكم
القانون"
المطلب الثاني: ضمانة "عدم مثول المدنيين عنــد اجــراء محــاكمتهم أمــام
قضاة عسكريين لدى محكمة أمن الدولة"
المطلب الثالث: ضمانة الاستقلالية والحياد والنزاهة
مبحث الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة في الإجراءات المتبعة امام النيابة
عامة وامام محكمة أمن الدولة
المطلب الأول: ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة النيابة العامة 291
المطلب الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة في مرحلة المحاكمة أمام محكمة
أمن الدولة
الفصل الثامن
الطعن في الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة
مبحث الأول: الأحكام العامة للطعن في "الأحكام الصادرة عن محكمـة أمـن دولة"
دولة"
دولة"
المطلب الأول: الطعن في الأحكام الصادرة عن محكمـة أمـن الدولـة فـي
الجنايات
الجنح
المطلب الثالث: الطعن في الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة بعقوبــة
الإعدام والصادرة بعقوبة جنائية لا تقل عن عشر سنوات
المطلب الدارو الطور في الأحكام الحنائية الفيارية المي الدق عن وحكم ة

ال
ال
اله الد
الم
الد
الم
با۔
الہ
الہ
الہ
اله
الم

الفصل العاشر
إعادة الإعتبار في الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة
الأول: تعريف إعادة الإعتبار
الثاني: انواع إعادة الإعتبار

407	لمبحث الأول: تعريف إعادة الإعتبار
408	لمبحث الثاني: انواع إعادة الإعتبار
408	المطلب الأُول: اعادة الإعتبار القانوني
409	المطلب الثاني: اعادة الإعتبار القضائي
419	لمبحث الثالث: اجراءات اعادة الإعتبار القضائي
421	لمبحث الرابع: آثار اعادة الإعتبار
425	لملاحق
541	لمراجع

تقديم

عندما تواصل معي القاضي عامر هلسه وعرض علي كتابة فقرة تُقدّم للجزء الأول من "الموسوعة القانونية للاختصاص الجزائي لمحكمة أمن الدولة"، ارتبكت من حجم المسؤولية الملقاة على عاتقي نظراً لواجب الفصل بين الصداقة والمهنية؛ فلم أعرف من أين أبدأ؛

هل أبدأ بالزميل المثابر الذي التقيته لأول مرة في عام 2013 في المعهد الدولي للقانون الإنساني في سان ريمو بإيطاليا، متعطشاً للغوص في علوم القانون الاجئين في النزاعات المسلحة خلال دورة تعليمية حمعتنا؟

أو بالصديق الوفي والشهم الذي كان حاضراً في كل غيمة سوداء تمر فوق بلدي لبنان، حيث استكمل الكاتب دراساته العليا (الماجستير) في القانون الجنائي في حامعة الحكمة؟

أو بالزوج المحب لزوجته الموقرة، أو بالأب الحنون الذي لم يألُ جهداً لـدعم أولاده ليحصلوا على أفضل تعليم، وقد أثمرت جهوده من خلال التحاق ابنه المميز بأعرق كليات الحقوق في الولايات المتحدة الأميركية؟

أو بالقانوني الشغوف المؤمن بالوطن والدولة وبمؤسساتها القضائية والأمنية؟ أو بالقاضي العادل الذي أحسن الجمع بين شجاعة العسكري في إصدار القرارات الجريئة وبالإنسان المتواضع أمام إحقاق الحق؟

يطل القاضي عامر هاسه على الوسط القانوني بموسوعة حملت في طياتها عصارة خبرة تداخل فيها القانوني والقضائي والإنساني. ففي طليعة الميزات اللصيقة بهذه الموسوعة أنها تنتمي إلى عالم المعرفة القانونية، إضافة إلى قرارات قضائية للاختصاص الجزائي لمحكمة أمن الدولة، وقد خصها المؤلف بالحيز الأكبر من الصفحات التي لم تكن لتصدر إلا لأنه أحسن قراءة النصوص وضبطها على الواقع الفعلى في أروقة هذه المحكمة.

يطل الكاتب مشبعاً بثقافة الجزاء، وهي ثقافة خصوصية لا تقف عند حدود النصوص القانونية الخشبية الجامدة، بل تنمو بفعل التزاوج بين المعرفة القانونية

تقديم

وغاياتها التطبيقية وأبعادها الاجتماعية وأعماقها المثارة في الجدليات حول محكمة أمن الدولة وبثقافة العقاب للجرائم الواقعة على أمن الدولة، بالتوازي مع احترام حقوق الإنسان، وخاصة الحق بالمحاكمة العادلة من التحقيق إلى المحاكمة.

وهو، في هذا المناخ، يتناول شرح قانون محكمة أمن الدولة رقم 17 لسنة 1959 وتعديلاته، متوقفاً عبره أمام محطات متكاملة من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للمحاكم الخاصة في الأردن، مع تسليط الضوء على تلك المختصة بجرائم أمن الدولة، وإثبات عدد وافر من القرارات القضائية الصادرة عن كل من محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية ومحكمة أمن الدولة، بما فيها القرارات التي شارك فيها الكاتب نفسه. فقد تمخصّت هذه الموسوعة نتيجة دراسات معمقة وعصارة تجارب عملية لما يقارب العشرين سنة قضاها الكاتب في الخدمة القضائية كعضو محكمة أمن الدولة، ثم كرئيس الهيئة العسكرية في محكمة أمن الدولة. فالباحث عن حلول علمية للمسائل الشائكة المطروحة سيجد ضالته في الكثير من القرارات التي حتوتها هذه الموسوعة.

كما يستعرض الكتاب مختلف القضايا المعاصرة ذات الصلة بالأصول الإجرائية المتبعة أمام محكمة أمن الدولة، مسلطاً الضوء على استخدام وسائل التقنية الحديثة في إجراءات المحاكمة والتحقيق.

الخلاصة أن هذه الموسوعة تستحق كل تقدير وثناء لما تضمنته من معلومات عميقة ومفيدة، ولا يسعني إلا أن أتمنى للصديق القاضي عامر هلسه مزيداً من التميز في مسارح العطاء القانوني قضاء وتأليفاً وإسهاماً في هذا العالم من خلال تأصيل ثقافة حقوقية تسهم في إثراء المكتبة العربية بمزيد من أمثال هذا الإنتاج الرصين.

الدكتورة ميّ حمود / الجمهورية اللّبنانية أستاذة ومحاضرة جامعية خبيرة قانونية، ومستشارة لدى عدد من المنظمات الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة

قالوا عن هذا الكتاب

قالوا عن هذا الكتاب

تظهر دائماً القيمة العلمية للكتاب من خلال المحتوى العلمي. وأن أهم ما يميز الكتاب القانوني الرصانة في الطرح القانوني، والإحاطة الشاملة بكل ما يتعلق بعنوان الكتاب وفقاً للتعديلات التشريعية الحديثة الناظمة، والاجتهادات القضائية ذات العلاقة.

كل ما تقدم وجدته وبكل موضوعية في هذا الكتاب الموسوم بــ (الموسوعة القانونية للاختصاص الجزائي لمحكمة أمن الدولة). وأن هذا الكتاب القيم سيساهم في رفد المكتبة القانونية، ويكون مرجعاً خصباً وذو فائدة علمية كبيرة لأي باحث في القانون الجزائي وتحديداً في كل ما يتعلق بمحكمة أمن الدولة من الناحية الإجرائية من خلال ما تضمنه هذا الكتاب مـن شـرح واف لتشكيل محكمة أمـن الدولة، واختصاصها، والضمانات المتوافرة أثناء المحاكمة، وطرق الطعن بالأحكام الصـادرة عنها، ووقف تنفيذ العقوبة وإعادة الاعتبار.

وأجد أنه لا بد من توجيه الشكر وعظيم الامتنان لمؤلف هـذا الكتـاب القـيم الذي وطن خبرته قاضٍ في محكمة أمن الدولة للخروج بهذا المؤلف الرائع ليضع بـين يدى طالبى المعرفة القانونية كل ما يحتاجون معرفته حول محكمة أمن الدولة.

بارك الله بكم ونفع بكم ووفقكم لمزيد من التقدم، وشكراً من القلب على هذا الجهد القانوني الجامع والشامل لكل ما يتعلق باختصاص محكمة أمن الدولة.

أ. د ممدوح العدوان _ أستاذ القانون الجزائي
عميد كلية الشريعة والقانون _ جامعة العلوم الإسلامية العالمية

قالوا عن هذا الكتاب

مما لاشك فيه أن الباحث القاضي عامر هلسه قد وقع اختياره على هذا العنوان بعد أن أدرك مدى شح المراجع الفقهية المتعلقة بهذا الموضوع في المكتبة القانونية الأردنية وما كان لديه من استعداد في بذل قصارى جهده لإخراج هذا الكتاب ليصبح مرجعاً متميزاً في قضاء محكمة أمن الدولة ومستفيداً بما تراكم لديه من خبرة قانونية واسعة من خلال عمله رئيساً للهيئة العسكرية في محكمة أمن الدولة ولا سيما وأن الباحث مشهوداً له بالكفاءة والاجتهاد في المسائل القانونية التي أصبحت نهجاً مستقراً في قضاء هذه المحكمة ومن هنا جاءت أهمية الكتاب.

ومما يعزز من هذه الأهمية ما تميز به من سبر غور المسائل المطروحة والتعمق في طرحها سواء من جهة طرق كافة المواضيع ذات الصلة أو الآراء الفقهية المختلفة أو الاجتهادات القضائية، وتحليل النصوص القانونية والتي جاءت كلها لإيضاح العديد من المسائل المطروحة ووضعها بين يدي القارئ لتوفير كنز من المعلومات القانونية، وقد سلك الباحث المنهج التأصيلي التاريخي الذي يلقي الضوء على نشأة الكثير من الأحكام والنظريات والمبادئ القانونية شم كيفية تطورها وما رافقها من إشكالات إلى أن وصلت إلى مفهومها الحديث والمعاصر، شم أن الباحث قد أخذ بالمنهج التحليلي الذي مكنه من تطويع الأحكام والنصوص القانونية بما يتفق ومقتضيات العقل والمنطق وقواعد اللغة الأمر الذي سهل فهم واستيعاب مواضيع هذا المؤلف والحكمة منه بصورة سلسة وواضحة.

ولما كانت الجرائم الواقعة على أمن الدولة تتميز ببعض الخصائص فقد تناولها الباحث كمدخل لفهم وإيضاح النصوص القانونية ذات الصلة ثم الأساس الدستوري والقانوني لتشكيل محكمة أمن الدولة والنيابة العامة لـدى هـنه المحكمـة والجـرائم الواقعة ضمن اختصاص محكمة أمن الدولـة وإجـراءات المحاكمـة أمامها وتعـرض الباحث لموضوع ضمانات المحاكمة العادلة في تشكيل هذه المحكمة وفـي اجـراءات المحاكمة أمامها وطرق الطعن بالأحكام الصادرة عنها، ولهذا يعد هذا المؤلّف وبحق مرجعاً قانونياً متخصصاً ومميزاً يفيد كل مـن تعـوزه مسـألة مـن المسـائل الواقعـة باختصاص محكمة أمن الدولة.

المحامي الدكتور فواز البقور رئيس محكمة أمن الدولة سابقاً

قالوا عن هذا الكتاب

تابعت بشغف واهتمام بالغين هذا الجزء الأول من "الموسوعة القانونية للاختصاص الجزائي لمحكمة أمن الدولة" لمؤلفه القاضي العسكري المترئس لدى محكمة أمن الدولة المقدم عامر حسين الهلسه، وقد شعرت بسعادة غامرة في وجداني لتحقق حلم كان يراودني منذ أن كنت على منصة القضاء، لأرى هذا المؤلف يخرج إلى النور متضمناً شرحاً وافياً لأحكام قانون محكمة أمن الدولة، وما لمسته في هذا المحتوى العلمي الغني والشامل والعملي والأكاديمي من سعة إدراك وفهم شامل لنصوص القانون والتطبيق العملي لها، فلم يكن هذا الكتاب تقليدياً في محتواه بل تجاوز ما اعتدنا عليه وأصل بأسلوب علمي تطبيقي تفوق فيه المؤلف وأبدع في الطرح، وأنا الذي خبرت فيه قاضياً أميناً ومتزناً في فهم النصوص وتطبيقها قادراً على استنباط قصد المشرع بما يتوافق مع روح القانون، ومتجرداً من الأهواء جاداً في إعمال عقله وفكره موظفاً قدراته للوصول إلى الحق والحقيقة دائماً.

إن هذا الجزء من هذه الموسوعة يعد بحق عملاً قانونياً أفخر به وتفخر به مكتبتنا القانونية الأردنية والعربية آملاً أن يتبع هذا الجهد نتاجا فكرياً آخراً يخرج عن المألوف كما اعتدنا من مؤلفه.

المحامي الدكتور سميح عبد القادر المجالي رئيس محكمة أمن الدولة سابقاً

قالوا عن هذا الكتاب

لن يكون تقديمي لهذه الموسوعة والتي تشكل مشروعاً علمياً كبيراً في المؤلفات القانونية الجزائية والتي تعاني مكتبتنا القانونية من شح فيها هو الطريق الممهد لمشاهدة بريقها الذي تشع به، وحده القارئ من يقرر ذلك، فليس كل كاتب أو باحث يملك مفاتيح السحر التي تفتح أبواب وأقبية النصوص القانونية التي تثير جدلاً بين رجال القانون والسياسة، فللكتابة سحر هو هبة من الله يمنحها لبعض من يميزه ليظهر مواهبه بما لها من خصوصية، وهذا ما يظهر جلياً في هذا العمل الإبداعي للزميل الفاضل الذي أتحفنا بهذه الموسوعة وهو الذي كنت ولا زلت أراه مثال القاضي العادل المتزن الإنسان والباحث دوماً عن الحقيقة تحقيقاً للعدالة ليخرج علينا بهذه الأيقونة التي يتضح بها مقدار الجهد المبذول بها منذ لحظة تولد فكرتها ومن ثم البدء بالبحث الجاد الواعي والفهم الصحيح والتفكير بطريقة مبتكرة سهلت الباحث بها فهم النصوص القانونية المتعلقة بالأساس الدستوري والتشريعي لمحكمة أمن الدولة وتشكيلها واختصاصاتها وآلية عملها وضمانات المحاكمة بها لتصل التطبيقات القانونية بالشكل الذي ينبغي أن تظهر به بشكل متوافق مع قصد المشرع وسلامة التطبية التطب

فجهد مشكور وغير مستغرب منكم فقد سعيتم فكان السعي مشكوراً على هذا العمل الذي لم يكن من السهل الخوض فيه وسبر أغواره.

المحامي رائد ازمقنا رئيس محكمة أمن الدولة سابقاً

قالوا عن هذا الكتاب

إن هذه الدراسة على درجة عالية من الأهمية نظراً لطبيعة القضايا التي تتعامل معها محكمة أمن الدولة، ولما لتلك القضايا من مساس بسيادة الدولة وأمن المجتمع، إذ إن محكمة أمن الدولة تختص بالنظر بأنواع معينة من القضايا مثل قضايا الإرهاب والمخدرات والتجسس والخيانة وغيرها من الجرائم ذات الخطورة العالية جداً.

وإن ما يميز هذه الجرائم عن غيرها أنها تناولت وبشكل واضح وشمولي الإجراءات المتبعة للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة، إذ عالجت الأساس القانوني والدستوري لهذه المحكمة ولم تكتف بذلك بل تناولت تشكيل محكمة أمن الدولة وانعقادها بالإضافة إلى اختصاصات هذه المحكمة وضمانات المحاكمة العادلة أمامها وطرق الطعن بالأحكام الصادرة عنها وصولاً الى الأحكام القطعية ووقف تنفيذها وإعادة الاعتبار.

وإن أكثر ما يميز هذه الدراسة أن الجهد الشخصي والخبرة العملية واضحة جداً ما بين سطورها فما هي إلا جهد شخصي محض، وهي نتاج خبرة وتجربة عملية في القضايا التي تقع ضمن اختصاصات محكمة أمن الدولة وما يشوبها من نقص وإشكاليات، اذ اعتمدت هذه الدراسة إلى نهج ثلاثة أركان الأول الخبرة والتجربة العملية، والركن الثاني النصوص القانونية محل التطبيق لدى محكمة أمن الدولة، وأما الركن الثالث القضايا المنظورة أمام هذه المحكمة.

كما وتبرز هذه الأهمية أيضاً في أن موضوع هذه الدراسة لم يحصل على اهتمام بحثي من قبل القانونيين والباحثين في هذا المجال ولخلو مكتبة الجامعة الأردنية من المراجع المتعلقة بإجراءات المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة، إذ إن أغلب الدراسات القانونية انصبت على شرعية محكمة أمن الدولة كمحكمة خاصة ومدى دستوريتها ولم تتطرق إلى ضمانات المحاكمة العادلة أمامها وطرق الطعن بالأحكام الصادرة عنها وصولاً إلى الأحكام القطعية ووقف تنفيذها وإعادة الاعتبار.

كما وتبرز اهمية هذه الدراسة في الأثر الذي ستقدمه للباحثين والمهتمين بهذا المجال الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مجال البحث العلمي، إذ يمكن وصف هذه الدراسة بأنها دراسة شاملة رغم قلة المراجع ولكن بالاعتماد على التحليل وصولاً إلى غاية المشرع وإجلاً لروح النص القانوني.

المحامي الدكتور محمد العفيف رئيس محكمة أمن الدولة سابقاً

قالوا عن هذا الكتاب

يعد هذا المؤلف مرجعًا ورافداً من الروافد التي تثري المكتبة القانونية ؛ وتبدو أهمية هذا المؤلف لاعتبارات متعددة منها ندرة المراجع المتخصصة بموضوع الدراسة، والخبرة التي يتمتع بها الباحث والتي كانت قد تشكلت لديه نتيجة ممارسة تطبيقية وعملية استمرت لعدة سنوات، وقد تم تكريس هذه الخبرة وترجمتها من خلال ما تضمنه المؤلف من عمق في بحث مختلف مفاصله وتدعيم هذه المفاصل بالنصوص القانونية والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية ذات العلاقة، كما تبدو أهمية هذا المؤلف من ناحية أخرى من حيث أنه يعد مقدمة لموسوعة بحثية تتناول كافة الأحكام القانونية الناظمة لمحكمة أمن الدولة والقوانين المرتبطة فيها... متمنياً للباحث مزيداً من التوفيق والنجاح في خدمة الوطن والقيادة

المحامي الدكتور علي المبيضين رئيس محكمة أمن الدولة سابقاً

المقدمة

تولّدت الرغبة لديّ في خُوض غمار الكتابة في واحدة من المسائل القانونيـة التي لم يُثر يوماً نقاشاً وجدلاً قانونياً حولها كما أُثير الجدل حول "محكمة أمن الدولة"، خاصة بين رجال القانون والقوى السياسية والحزبية، باعتبارها محكمة خاصة، لجهة الظروف التي ولدت فيها هذه المحكمة ولجهـة دستوريتها وشرعيتها وآلية تشكيلها واختصاصاتها ومدى توافق تشكيلها مع الأحوال الخاصة التي تقتضيها المصلحة العامة، وضمانات المحاكمة العادلة في تشكيلها وفي إجراءات المحاكمة أمامها، وجاءت هذه الرغبة مدفوعة بالحاجة الماسة التي لمستها لـدي العديـد مـن المختصين في الحقل القانوني لجهة فهم وإدراك واستيعاب النصوص القانونية المتعلقة بعمل هذه المحكمة من جهة، ومدى الحاجـة إلـى الدرايـة بالاختصاصـات المنعقدة لها من جهة أخرى، فهذا الجدل الذي امتد سنوات طوال حول هذه المسالة، وُلّد داخلي شعوراً بعظم المسؤولية وزادني اندفاعاً وحماساً لخوض غمار هذه المسؤولية من باب اختصاصي الوظيفي القضائي أولاً ومن باب إظهار النصوص القانونية المتعلقة بعمل هذه المحكمة بالشكل الذي ينبغى أن تظهر فيه ثانياً ومن حيث فن تطبيق هذه النصوص على الواقعة التي يخلص إليها قاضي الموضوع بشكل يكون متوافقاً مع قصد المشرع وسلامة التطبيق القانوني ثالثاً، مؤمناً في ذلك كله بأن الالتزام هو جوهر المسؤولية، الذي يقود الفرد إلى الأداء المنضبط الدي يعي فيه أهمية البحث الجاد الواعي للنص القانوني تأصيلاً وتجذيراً وتحليلاً.

لم تكن هذه المسؤولية سهلة أو ميسرة لخوضها في ظل شُح المراجع الفقهية الأردنية التي تناولت هذا الموضوع أو حاولت سبر أغواره، وقصور المراجع الأخرى المتعلقة بالتشريعات المقارنة عن الإلمام بالجانب العملي لعمل هذه المحكمة، فآثرنا في هذا المؤلف _ والذي سيصدر ضمن موسوعة قانونية متخصصة في الاختصاصات الجزائية لمحكمة أمن الدولة _ أن نحمل شعلة البداية، فنُسلّط الضوء قدر ما استطعنا لبحث الأحكام العامة لقانون محكمة أمن الدولة تحليلاً للنصوص الواردة به، مستعيناً في ذلك كله بالتطبيق العملي وبما أصدرته وأرسته محكمة أمن الدولة

لتقدمة

من قرارات وأحكام متعلقة بنصوص قانونها ونصوص القوانين المرتبطة به وسيراً على هدى ما أصدرته محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية من قرارات واجتهادات.

كما سنتطرق في الجزء الثاني من هذه الموسوعة إلى شرح قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 23 لسنة 2016 والتعديلات الواردة عليه وسنقوم بهذا الشرح ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ببيان اختصاص محكمة أمن الدولة استناداً إلى نصوص هذا القانون باعتبار أن الاختصاص منعقد لهذه المحكمة على سبيل الحصر في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، وسيرافق ذلك عرضاً للتطور التاريخي لقوانين المخدرات والمؤثرات العقلية في المملكة الأردنية الهاشمية والنشأة الأولى لها، ثم نبين الأحكام العامة الواردة في هذا القانون وأنواع الجرائم الواردة فيه مع شرح تفصيلي تأصيلي للنصوص والتطبيق العملي لها من خلال دراسة أركان وعناصر كل جريمة على حدة، مستندين في ذلك كله إلى جانب عملي تطبيقي مستمد من المبادئ القانونية التي استقر عليها اجتهاد محكمة التمييز بصفتها الجزائية عند تصديها للنظر بالطعون التي ترفع أمامها في الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة ونضيف كلما شعرنا بفائدة للقارئ الكريم – رأينا الخاص – من خلال تجربتنا العملية فيما يعرض من مسائل تحتاج إلى توضيح وتعليق.

وأخيراً وفي الجزء الثالث من هذه الموسوعة سنتطرق لباقي الاختصاصات المنعقدة لمحكمة أمن الدولة فيما يتعلق بجرائم الخيانة المنصوص عليها في المواد من (110) إلى (117) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته وجرائم التجسس الواقعة خلافاً لأحكام المواد (14) و(15) و(16) من قانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم (50) لسنة 1971 وجرائم الإرهاب المنصوص عليها في المواد من (147) إلى (149) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته، وجرائم الإرهاب الواقعة خلافاً لأحكام قانون منع الإرهاب رقم (55) لسنة 2006 وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2021، وجرائم تزييف العملة وتشمل جرائم تزوير البنكنوت والجرائم المتصلة بالمسكوكات والمنصوص عليها في المواد من (239) إلى (252) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته، المنعمل على نشرها إذا كان في العمر متسعاً وأنعم الله علينا بالمزيد.

المقدمة

لقد كان لقرارات محكمة أمن الدولة على مر سنوات خلت والمبادىء القانونية التي أرستها محكمة التمييز توافقاً أو اختلافاً مع قرارات محكمة أمن الدولة من ناحية، والاجتهادات الشخصية المبنية على تحليل النص وتأصيله من ناحية أخرى، والحماس الذي وجدناه ولمسناه من قبل مجموعة من السادة القضاة العسكريين "العاملين والمتقاعدين" والقضاة المدنيين والزملاء الأفاضل من المحامين والأكاديمين في جامعاتنا الأردنية الحكومية والخاصة وطلاب كليات الحقوق في الحاجة لإثراء مكتبتنا القانونية الجنائية الأردنية بما يمكن أن يكون باكورة إنتاج قضائي أول لخوض هذا الغمار، كان لهذا كله الأثر المباشر في خُطّ الطريق الذي استرشدنا فيه للسير في هذه الموسوعة بأجزائها الثلاثة ولا ندعي الكمال، لأن الكمال من صفات المولى من رفع السماء، وإنما نترك للتاريخ هذا الجهد بصمة، آملين أن يكون يوماً ما عوناً للباحث القانوني في هذا المجال.

تكمن قيمة هذه الموسوعة _ بالدرجة الأولى _ في أنها علمتني قبل أن تعلم غيري، وأرشدتني إلى أن استنباط قصد المشرع من النص القانوني يحتاج إلى تأمل في النص ذاته والإلمام بكل جوانبه، خروجاً عن المألوف، وعلمتني أيضاً أن المنصب لا يعطي امتيازاً أو يمنح قوة بقدر ما يفرض مسؤولية ترتب علي أن أكون أميناً ومخلصاً وموضوعياً في إتمامها بالشكل الذي يليق بمنصة القضاء وهيبته، وتقديمها للغير بكل تواضع متى كان ذلك متاحاً وممكناً، ومتجرداً من الأهواء جاداً في إعمال العقل والفكر ومُوظفاً قدراتنا للوصول إلى الحق والحقيقة دائماً.

المؤلف المقدم القاضي العسكري عامر حسين الهلسه رئيس الهيئة العسكرية لدى محكمة أمن الدولة